

٥٨
مكرر

شرح اداء البحث

الفصلية للعلامة محمد

حنفي نفعنا الله

بهما وابجابهما

امين

م

٢٤٦

٦٨١٥٨

وقعت هذا الكتاب على طلبة العلم
المقيمين بالانصر خاصة كتبه محمد
ابن ابيهم



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

كلمة الحمد جعل الله في طلبها تنبيه على التقرب ولأن الألف
بجاء الحامدات بله حظ المحمود ولا حاضر أو ماض
لم يحده واستبان منه وجه تقديمه على الحمد وإن كان
المقام لكونه مقام الحمد يقتضي تقديمه ويصح أن
يكون التقديم للتفخيم والشر في أن يكون التأكيد
الاختصاص المستفاد من كلمة اللام إذ تقدم به
الجزء في الاختصاص **والمنة** من منة عليه
وما يقال من أن المنة منهية بقوله تعالى لا ينظروا
صدقاتكم بالحق والأذى مدفوع بأن المنين عنه
هو منة المنم لا امتنان المنم عليهم وايضا الخطاب
مختص بغير الله تعالى ويدل عليه قوله تعالى
يؤمنون عليكم إن أسلموا قل لا أغتوا علي إسلامكم
بل الله مع عليكم إن هدمكم لأعدائكم **وعلى بسبك**
الصلاة والتحية سلكها هنا في التقديم
الطريقة السابقة تغليظا لثوابها وإفادة للاختصاص
مع بعض السكان السابقة هاك ولوردي المصنف
الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بالصلوة على آله
عليهم التحية والسلام كما هو دأب سائر المصنفين

لكن أولي إذا قلت بكلام تام جبري إن كنت تأخذ بما
وجه كان فيطلب منك الصحة أي صحة النقل إن
لم تكن معلومة المطالب لأن لو كانت معلومة تطلبها
لا يليق بجاء الكسرة من حيث هو منظر لأن عرضه
أظهر الصواب تدبر أو مدعي وهو من نصب
نفسه لإثبات الحكم أما بالدليل أو التنبيه
قاله دليل أي فيطلب منك الدليل على تلك الدعوى
وذلك إذا كان المطلوب نظريا غير معلوم إذ لو كان
بديها أو نظريا معلوما فلا يطلب الدليل إذ
الدليل هو التركيب من قضيتين للتأدي إلى
مجهول نظري ولا بد أن يلاحظ ها هنا أيضا
مثل ما مر آنفا وهذا التعريف أولي من التعريف
الشموري وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر
والأصح النقل والمذهب الإجماعي إذ المصنف
عرضهم طلبه الدليل على مقدمة أي مقدمة
الدليل والدليل الذي كانت المقدمة جزءا منه
ليس هو الدليل الذي يطلب على تلك المقدمة
وهو ظاهر وإن كان ظاهر العبارة يؤهم ذلك
وأكراد المقدمة ها هنا على ما قيل هي ما يتوقف

عليه صحة الدليل سواء كان هذا أم لا إذا عرفت
 حقيقة المنع فالعلم بما إذا لم يذكر في النقل دليل فظن
 أنه لا يتوجه عليه المنع وإن ذكر فيه دليل فهو إما
 هو على طريق الحكاية فلا تتعلق به المؤخذة لأنه
 محكي منقول عن الغير والنقل من حيث هو ناقص
 ليس بملزم صحة بل هذا ليس بدليل بالنسبة
 إليه من تلك الحكاية حتى يمنع متعارجاً على
 مقتضى عرفهم وإنما قل إن التزم صحة هذا
 الدليل المنقول وأقام دليل من نفسه على ما تعلم
 صار مستلزاماً فيتوجه عليه ما يتوجه عليه
 هذا هو الكلام في تطبيق الدليل على أنه لا يمنع
 النقل وإما في تطبيقه على أنه لا يمنع المدعي
 فهو إن المدعي من حيث هو مدعي ليس بمقدم
 الدليل أصلاً فلا يتوجه عليه المنع بالمعنى الحقيقي
 وإنما يتبدأ المدعي بقيد من حيث هو مدعي
 إذ هو قد يكون محجراً ضد دليل مدعي آخر فيتوجه
 عليه المنع حقيقة لكنه هو ليس مدعي بل مقدم
 من مقدمه فلهذا الدليل **والعلم**
 إن ما ذكره المحرر إنما يدل على مدعاه إذا كان المنع

حقيقة

حقيقة في المعنى المذكور وكان معناه الحقيقي
 مخصوصاً فيه وأيضاً لا يدل على أن معناه المجازي
 مأخوذ والظن منه العبارة أنه معنى واحد مشترك
 بين منع النقل ومنع المدعي ولا يشترطها هنا
 يصلح لذلك سوى الطلب فتح النقل يكون بمعنى
 طلب الشيء أو صحة ومنع المدعي يكون بمعنى
 طلب الدليل عليه والطلب مشترك بينهما وينبغي
 أن يعلم أن المنع له معنيان أحدهما عام ومنها ولـ
 للمقتضى والمناقضة والمعارض جميعاً والثاني
 اخص ويقال له مناقضة ونقص تفصيلي وإن
 يتوجه شيء من هذه الثلاثة على النقل والمدعي
 فإن حمل المنع في معارضة المدعي على المعنى الأول حتى
 تكون كلها متفية فالدليل الذي ذكره لا يفيد
 ذلك إذ هو مختص بالمناقضة وإن حمل على
 المعنى الثاني فالتمحيص ليس بجيد إذ عرفت
 أن المدعي لا يمنع وأما أنه إذا اشتغلت به
 أي بالدليل ثم منع ذلك الدليل منها محجراً
 أي عارياً عن السند ومنعاً مع السند ويقال
 له المستند البين وهو ما يذكر لتقوية المنع بزعم

مانع وان لم يكن مفيد اى الواقع على ما قيل
 واح ان المنع على ما ذكره وقال من بعض مقدمات
 الدليل او كالم على سبيل التبيين لا يمنع الدليل
 لان منع الدليل اما ان يقال ان شاهد يدل على
 الممنوعة او لا فان كان الاول فهو نقض اجمالي
 لا منافي فثبت وان كان الثاني فهو مكابرة غير
 مسموعة اصلها فعلي ما ذكره يجب صريح عبارة
 انهم عن ظاهرها بان يقال منع مقدمته في
 الدليل ويؤيده ما ذكره سابقا من ان المنع طلب
 الدليل على مقدمته ولعل الباعث ها هنا ذلك
 التنبيه على انه ينبغي ان يتوقف الكل حتى
 بقدر العقل مجموع مقدم ما في دليله فيخرج
 فيتعرض لما يتصرف له وتلك المناقشة
 فيما ذكره بالكلية تجوز في منع مقدمته
 معينة من الدليل بلا شاهد يدل على الممنوعة
 ولا نقد ومنه مكابرة ولا تجزئ منع الدليل
 بلا شاهد يدل على الممنوعة بل يتقدم منه
 مكابرة ولا بد من الفرق بينهما فامل خفا الثام
 يظهر لك الفرق وها هنا كلام بعينه على

ايراده

ايراده وهو ان الناظر في مقدمات الدليل ربما
 يجد نفسه مترددة في بعض منها او في كل
 واحدة منها على التبيين وربما يجد نفسه حاكمة
 بفساد بعض منها على التبيين او كل واحدة منها
 كذلك وربما يجد نفسه حاكمة بفساد مجموعها من
 حيث هو مجموع وغير حاكمة بفساد واحدة منها
 على التبيين فعلى الاول يكون الناظر ما عاينها
 للدليل على مقدمته الدليل كل او بعضا وعلى الثاني
 يصح ان يكون مطالبا للدليل عليها كذلك في يكون
 ما عاينها ايضا ويصح ان يبين به الدليل والتنبيه
 فساد الكل اذا حكم بفساد الجزء يستلزم الحكم
 بفساد الكل فيكون ناقضا نقضا اجماليا ويصح
 ايضا ان يبين بالدليل والتنبيه فساد المقدمة
 التي حكم بفسادها ولم يتصرف في مجموع ولم يطلبه
 الدليل عليها فيكون ناقضا نقضا تفصيليا
 اذ هو طلب الدليل على مقدمته ولا يطلبها هنا
 ولا ناقضا نقضا اجماليا وهو مطلق فيجوز حصر
 كل حكم الحكم في دليل المحلل في المناقشة والنقض
 الاجمالي والعارض من القول بان عصبه لاث

المعلن ما دام معلل يكون التعليل منه لغيره حقيقة
 دليله او بطلانه وليس كذلك هنا كالمطالبة
 ذلك مردود بان لو شتر له ان يعلم ان النقص عقيب
 بل الكارضة ايضا عقيب وما هو جوابكم فنهجنا
 ويعلى الثالث يكون ناقضا نقضا اجماليا فقط
 ولا يدفع السند بالكنع والاعطال الا اذا كان
 مساويا للمنع في يدفع بالاعطال اعلم
 ان الكلام من المعلن على سند الكنع على وجهين
 الاول على سبيل الكنع وهو لا يبيد سواء كان
 السند مساويا او لا لان منع الكنع ومنع ما
 يؤيده لا يوجب اثبات المفد منه الممنوعة التي
 يجب اثباتها على المعلن عند منع الكانع اياها
 والثاني على سبيل النقيض بالدليل او التنبية وهو
 انما يبيد اذا كانت السند مساويا له بحيث
 يلزم منه دفع السند دفعه وهذه التفصيل
 عنما الدفع في كلام الممر او لا وخصصناه
 ثانيا بالاعطال ويمكن ان يخص الدفع بالاعطال
 في كلام الممر كما هو الظاهر ويكون المعنى ولا يبطل
 السند الا اذا كان مساويا فانه لا يبطل لكن

يكون

يكون الكلام على السند على سبيل الكنع متروكا
 بالكنية في الحق على هذا التوجيه وانت خبير
 بان مجرد المساواة لا يستلزم ان يكون السند
 بحيث يلزم منه انتفاء انتفا الكنع اذ عدد مر
 انك كل منهما على الاخر كيفية فيها وان لم
 يتحقق الفرق بينهما وهو طمخ لا يكون دفع
 السند المساوي على اطلاقه مفيد مع النقص
 يقولون كذلك وان كانت عبارة الممر قابلة
 للتوجيه فان في السند على ما نقلتموه
 هو ما يذكر لتقوية الكنع بذكر الكانع وان لم يكن
 مفيد امين الواقعة في مجرى ان يكون اعرف مفيد
 دفعه كما سادى فلا يقتصر دفع السند
 في المساوي قد عدم دفع السند الا على
 تعدد برجوازه لانه لا يلزم منه دفعه اذ دفع
 الكنع كما هو في الاخص حتى يرد ما ذكرتم بل لان
 السند لو كانت اعرف في معا المفد منه
 الممنوعة تحقيقا لمعنى العموم فاءذا البطلان
 يثبت بالمعلن اذ يبطل بسببه مقدم منه
 كما يبطل منع السند تاما فقيه ما فيه

او نقص اي الدليل وهما محمول على ظاهره
 بالتخالف اي يتخلف الحكم عن الدليل وهما هنا
 سؤال مشهور وهو ان النقض لا يختص
 بالتخالف المذكور بل هو عبارة عن منع الدليل
 بان يقال ان هذا الدليل غير صحيح اما بالتخالف
 الحكم المذكور عنه ولا يستلزمه فتبادلا اخر
 على اي وجه كان من الخصوصيات او عوارض
 اي الدليل ولو فسر بما ادعي المدعي على ما
 قيل لا دخل سياقة الكلام وايضا المعارضة
 ظاهرة في الدليل دون المدعي بدليل
 الخلف اي بدليل يدل على خلاف ما يدل عليه
 دليل المعلن ونقيضه سواء كان دليل
 المعارضة عين دليل المعلن الاول كما في
 المغالطات العامة الورود فتسمى معارضة
 بالقلب او كان صورته كصورته فتسمى
 معارضة بالمثل والامعارضة بالغير
 ولما كان السائل مستندا فيهما فغير
 الصورتين اي النقض والمعارضة
 صرتا ما نفا اي ساخلا يعني المعلن الاول

في

في الصورتين يصير ساخلا فكم ان السائل
 هناك ثلاثة مناصب كذلك المدعي الاول
 في كل واحدة من هاتين الصورتين تلك
 المناصب وما يقال من ان المعارضة لا
 تعارض في امر غير معتد به وبكيفية ان يجعل
 المانع في عبارة الحكم على المناقض وهو
 الظم لكن الاول اولى واسكن
 ان ترتيب المنوع الثلاثة على ما ذكره المحقق
 الرازي في الحكايات هو ان النقض
 مقدم على المناقضة وهي على المعارضة
 فلو قدم الحكم النقض على المناقض
 لوافق الوضع الطبع وايضا المنوع الثلاث
 تجري في التنبهات ايضا كما لا يخفى على
 من تشبع فالقصر على الدليل هاهنا
 اي اما لاكتفاؤه بالاصل او لجعله الدليل
 اعم مسامحة بان تقول الظاهر انه
 متعلق بقوله في صدر الرسالة اذا
 قلت بكلام الخ وهذا شروع في تمثيل
 جميع ما سبق الله تعالى به بكلام ازين

وهو ما يسبق على وجوده عدمه فلا عيب
الحقا صد الظم انه اسم كتاب لكنه ليس هو
المشهور لانه للمخفف التفاتان ابي وانضم
مقدم عليه فاعرف طلب صحة النقل فخص
المقاصد او مدعيها بدليل انه اسند الكلام
حقيقته اليه ذاته وفي بعض النسخ اسنده
اليه ابي اليه ذاته فقال النجاشي واحد
وكلم الله موسى **تكملي** هذا بيان اسناده
البعد انه فيه ان هذا الدليل على تقديم
تمامه انما يدل على ان الكلام صفة ثابتة
له نقالي واما علي انه موجود في نفسه
بوجود غير مسبوق بالعدم فلا احتمال
ان يكون كالعدم الذاتي والوجود الذاتي
ولا يلزم من كونه الشيء صفة لشيء وثباته
له كونه موجودا وثباته في نفسه مطلقا
فضلا عن ان يكون في الازل والا يلزم
ان يكون للواجب نقالي صفات موجودة
اكثر من ان يخصه مع انه ليس كذلك عقلا
ونقلنا فاعرف **سبيل** المدعي

ليس

ليس الا ان الكلام صفة ثابتة له الا وجوده
في نفسه ليس بما حوذي في الدعوى
فان دعوت الشبهة قلنا
هم يقولون بوجود الكلام ويعده من
الصفات القديمة ودليلهم هو هذا علي
ان كونه ثابتا له في الازل ايضا يلزم
منه الدليل وفيه ما فيه وفيه ما فيه
فيمنع جواز الجاز بان يقال لا نسلم
انه اسنده اليه ذاته حقيقة لغيره
ان يراد خلق الكلام على سبيل الجاز
كان في السبب او في الطرف فيدفع
بالاصل فنقر به ان الحقيقة اصل الجاز
فدفع فلا يحتاج الي دليل ارادة الحقيقة
انما الدليل علي ما زعم انه اراد معنى
غير الاصل او ينقضي بالتحالف في
الخلق بان يقال انه اسند الخلق الي
ذاته نقالي كالخلق حيث قال الله نقالي
خلق سبع سموات الالية فيوجد الدليل
الدال علي ان الكلام صفة ازلية في

الخلقه ايضا مع انه امر اضافي اذ هو عبارة
 عنه تعلقا القدرية بالمقدور فتخلعت الحكيم
 عنه الدليل وانما الليم بقوله فقبل انه اضافة
 القدرية الي المقدور والقدرية صفة ازلية
 تؤمن من المقدورات عند تعلقها بها
 فيمنع مستند اياه حقيقي بان يقال
 لا نسلم انه اضافي لانه لا يجوز ان يكون صفة
 حقيقة كالقدرة او يعارض بان تاديه
 الحروف الحادثة تقريبه ان يقال ان دليلكم
 وان دل على ان الكلام صفة ازلية فاشتهر بذلك
 نقالي كنه عندنا ما يدل على انه ليس كذلك وهو
 ان الكلام مركب من الحروف المرتبة
 المقدم بعضها على بعض المنقطعة الحادثة
 وكل ما كان كذلك لا يكون ثابتا في الازل
 وقد علم من هذا التقدير ما في عبارة المص
 منه انما يحتاج اذ الكلام ليس تادية الحروف
 بل هو مركب من الحروف كما ذكره هو المراد
 ويؤيده قوله فيمنع بان يقال لا نسلم
 ان الكلام مركب من الحروف وسند هذا

المنع

المنع قوله ان الكلام لغوي القواد وانما
 جعل الكلام على القواد دليل
 الكلام الاول بالمعنى الغير المشهور الذي
 قال به القائلون بان الله تعالى متكلم
 والثاني بالمعنى المشهور وانما كانت
 هذه المسئلة من غوامض علم الكلام
 وما حوزة هاهنا على سبيل التمثيل
 وكانت تفصيلها غير متناهي سبب لهذه
 الرسالة اقتصرنا على تقرير ما فيها
 ونوضحه ولم نورد احراز ائدا عليه
 معناه انه ليس نورد مسئلة مشهورة
 متعلقة بفتا هذا فان تحقيقها
 يقع المبتدئين وهي ان المعارضة
 في المقولات كالنقص في الدليل
 بان يقال ان دليلكم لو كان يجمع مقدماته
 صحيحا لما صدق نقبص مدلوله
 لكن عندنا دليل دال على صدقه
 فلا يكون صحيحا فيسند يكون
 محصل المعارضة نقضا اجالي

لا يهازل بها بل دليل الحلال ما لا يستحق ان
 يستدل به على المطلوب ووجه التخصيص
 بالمعارضة في الدلائل العقلية ان
 ملزم ومات بالنسبة اليه مدلولاتها بخلاف
 الدلائل العقلية اذ هي امارات على تحقق
 المدلول ولا يلزم منه تحقق اماراته الشيء
 تحقق ذلك الشيء هذا ما قالوه في بيان
 هذه المسئلة وانت حينئذ ما ذكره
 في بيان كون المعارضة في قوة النقص امارا
 يدل على ان كل دليل عقلي يعارضه يمكن
 ان ينقضه لكنه لا يكفي في كونها في
 قوة اذ ما له الاستلزام واستلزامه في
 كبر لا يقتضي كونه في قوته وما ذكره
 في وجه التخصيص انما يتم اذ كان كل دليل
 عقلي يقيني وكل دليل نقلي ظاهري وكلنا
 المفه متعين غير واقفة وايضا اللزوم
 معتبر في مطلق الدليل المتناول لها كيقين
 يكون العقلي ملزوما والتقليد غير ملزوم
 وبالجملة العرف ليس على ما ينبغي ولختتم

الكلام

الكلام على هذا الفتر ثلثا يجر اليه الحلال
 والى الله المراجع والكال واعلم
 ان الحوائج المنوعة اليه المحقق الشريف
 لهذه الرسالة كما لاحظتها من نسخ متعدة
 فوجدت بعضها سقيما ولم يبق اعتماد
 عليها لمر التزم نقلها بل قررت الكلام
 على وجه لاحظته ورفع بعض تقريراتنا
 موافقا لتقريره قدس سره وبعضها
 غير موافق فان وجدته خفا فاتبعت
 والا فاصلمه فانته احسان ان الله
 لا يضيع اجر المحسنين وصلي الله
 على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى اله اجمعين
 التمسكتا به لنفسه محمد بن ابراهيم

ابن اسماعيل بن احمد السبكي

الشافعي يوم الجمعة

١٣٦٧

٧ ربيع اول

عقر الله

لم يجمع

الحمد

ابو